دراسة مقارنة بين أثر المتغيرات الاقتصادية والبيئية على الجريمة

(بالقاهرة الكبرى)

رسالة مقدمة من الطالب

محمد سليم علي سليم

ليسانس حقوق ــ كلية الحقوق ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠٠١

دبلوم فى القانون العام ــ كلية الحقوق ــ جامعة القاهرة ــ ٢٠٠٢

ماجستير في القانون الجنائي ــ كلية الحقوق ــ جامعة القاهرة ــ ٢٠٠٥

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠١٩

صفحة الموافقة علي الرسالة

دراسة مقارنة بين أثر المتغيرات الاقتصادية والبيئية على الجريمة

(بالقاهرة الكبرى)

رسالة مقدمة من الطالب

محمد سليم علي سليم

ليسانس حقوق ــ كلية الحقوق ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠٠١

دبلوم فى القانون العام ــ كلية الحقوق ــ جامعة القاهرة ــ ٢٠٠٢

ماجستير في القانون الجنائي ــ كلية الحقوق ــ جامعة القاهرة ــ ٢٠٠٥

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: التوقيع

١ – ا.د/أحمد فؤاد مندور

أستاذ الاقتصاد ــ ووكيل كلية التجارة السابق

جامعة عين شمس

٢ – ا.د/محمد السعيد رشدي

أستاذ القانون المدني ــ كلية الحقوق

جامعة بنها

٣ – ا.د/فيصل زكي عبد الواحد

أستاذ القانون المدني ــ كلية الحقوق

جامعة عين شمس

٤ – ا.د/عبير فرحات علي

أستاذ الاقتصاد ــ كلية التجارة

جامعة عين شمس

٥ – ا.د/هشام إبراهيم القصاص

أستاذ بيئة التربة والمياه وعميد معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠١٩

دراسة مقارنة بين أثر المتغيرات الاقتصادية والبيئية على الجريمة

(بالقاهرة الكبرى)

رسالة مقدمة من الطالب

محمد سليم علي سليم

ليسانس حقوق ــ كلية الحقوق ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠٠١

دبلوم فى القانون العام ــ كلية الحقوق ــ جامعة القاهرة ــ ٢٠٠٢

ماجستير في القانون الجنائي ــ كلية الحقوق ــ جامعة القاهرة ــ ٢٠٠٥

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف:

١ – ا.د/فيصل زكي عبد الواحد

أستاذ القانون المدني ــ كلية الحقوق

جامعة عين شمس

٢ – ا.د/عبير فرحات علي

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد ــ كلية التجارة

ورئيس قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية ــ معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٣ – ا.د/هشام إبراهيم القصاص

أستاذ بيئة التربة والمياه وعميد معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

ختم الإجازة

أجيزت الرسالة بتاريخ / /٢٠١٩

موافقة مجلس المعهد / /٢٠١٩ موافقة الجامعة / /٢٠١٩

٢٠١٩

بسم الله الرحمن الرحيم

وتعاونوا على البر والتقوى

ولا تعاونوا على الإثم والعدوان

واتقوا الله ان الله شديد

العقاب

صدق الله العظيم

سورة المائدة / الاية ٢

إهـــــداء

الى من أنار لى الطريق منذ نعومة أظافرى .. الى

والدى أطال الله عز وجل فى عمره

الى صاحبة الفضل والدعوات والبركة .. الى أمى أطال

الله عز وجل فى عمرها

الى من قاسمتني شدة الحياة ورخائها .. إلى زوجتي

العزيزة الغالية

إلى ابنائى الأحباء .. الى إخوتى وأخواتي الأعزاء

الى كل من ساندنى وكان عوناً لى ولو بكلمة

أهدى إليكم هذه الاطروحه المتواضعة

الباحث

شكر وتقدير

مصداقاً لقوله تعالى " وإن شكرتم لأزيدنكم " أسجد لله عز وجل حمداً لعونه وفضله ، فلله الحمد والشكر كما ينبغى لجلال وجهه وعظيم سلطانه .

وعملاً بقول المولى سبحانه " و لا تنسوا الفضل بينكم " ،

لا يسعنى إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان لأصحاب الفضل : اللجنة المشرفة على هذه الاطروحه

والذين لم يبخلو بجهدهم ووقتهم وتوجيهاتهم القيمة متابعاين إنجاز هذه الاطروحه المتواضعه ،

فجزاءهم الله عنى خير الجزاء

الباحث

المستخلص

استهدفت الدراسة الراهنة محاولة الوقوف على وجهات النظر المختلفة حول تعريفات الجريمة، كما أنها سعت جاهدة إلى أن تعرض النقاط الرئيسة التي تنطلق منها المداخل المختلفة في تفسير الجريمة والانحراف بالقاهرة الكبرى بغية التوصل إلى أنسب هذه الاتجاهات في تفسير الجريمة بالقاهرة الكبرى لدى الأفراد والجماعات المختلفة ، هادفة من وراء ذلك إلى الحد أو التقليل من معدلات ارتكاب الجريمة والعود إليها.وقد توصلت الدراسة إلى أن دراسة الجريمة لم تعد حكراً على علم من العلوم أو فئة بعينها من المتخصصين الأمر الذي أدى بدوره إلى ظهور العديد من، المدارس، والاتجاهات، والآراء في دراسة الجريمة والسلوك الإجرامي، إلا أن تعريفاتها المعاصرة يمكن أن تندرج في ثلاث قوائم رئيسة هي: قائمة التعريفات القانونية للجريمة، وقائمة التعريفات الاجتماعية للجريمة، وقائمة التعريفات النفسية للجريمة. والبعد الاقتصاي والبعد البيئي كما بينت الدراسة أن هناك اتجاهات عديدة سعت لتفسير الجريمة والانحراف وكان لكلٍ منها مبرراتها في أسباب الجريمة والانحراف، فبعضهم أرجعها إلى عوامل داخلية نابعة من الفرد كالاتجاهين البيولوجي والنفسي، وبعضهم أرجعها إلى عوامل خارجية راجعة إلى البيئة والوسط الاجتماعي المحيط كالاتجاه الاجتماعي. إلا أن الدراسة قد أوصت بالأخذ بالاتجاه التكاملي في تفسير السلوك الإجرامي والانحراف والنقارنة بين المتغير البيئي والاقتصادي. وتوصلت الدرسة الى اثر البعد الاقتصادي في القدوم للجريمة وارتكاب الانحرف ويعد البعد الاقتصادي دفع مشتر لدى الكثير من عينة الدراسة.كما استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليل علي عينة مكونة من (٣٠٠) مفردة من المحكوم عليه في اعمال اجرامية من القاهرة الكبرى وعمل مسح اجتماعي للإجابة على الاستبيان المكون من ثلاث محور المتغير الاقتصادي والبيئي والمتغير الاجرامي وكذلك تبيق استبان على السادة القضاء بوقع (١٠٠) قاضي لرصد وجه نظهرم عن الاجارم في القاهرة الكبرى.

الملخص

- **مقدمة**

الجريمة ظاهرة اجتماعية وخلقية وسياسية واقتصادية قبل أن تكون حالة قانونية وجدت مع وجود الإنسان،وأنهاستبقى موجودة مادام الإنسان موجود على الأرض، من هذا المفهوم نرى أنهاعبارة عن تعبير للموازنة بين صراع القيم الاجتماعية والضغوط المختلفة من قبل المجتمع.إن الإجرام يأتي نتيجةلحالة من الصراع بين الفرد والمجتمع .وقدكان مفهوم الجريمة قديماًيعزى إلى نفس المجرم الشريرة وأن الانتقام هوالأساس في رد فعل السلوك الاجرامى. **(مصطفى العوجى ، ٢٠٠٠: ص ٢٥)**

كما اتجهت عناية الباحثين بعلم الإجرام بدراسة أثر المناخ على الظاهرة الإجرامية فقد دلت بعض الدراسات والأبحاث من وجود علاقة بين درجة حرارة الجو أو الرطوبة أو الضوء وبين حجم الظاهرة الإجرامية ونوعها ومن ذلك ما أيدته الإحصاءات الجنائية التي أجريت في فرنسا وألمانيا وايطاليا والتي عنيت بمقارنة إجرام المناطق الشمالية حيث يميل الجو إلى البرودة بإجرام المناطق الجنوبية حيث يسود الجو الحار من أن ظاهرة الإجرام تختلف في حجمها وفي نوعها في الشمال عنها في الجنوب .**(أبو خطوة ، أحمد شوقي عمر ٢٠٠٤، ص ٤)**

- **مشكلة الدراسة**

تعد المشكلات البيئية من أعقد المشكلات التي تواجه العالم في الوقت الراهن وتهدد وجوده في المستقبل ، وفي بعض البلدان فإن بعض الشركات والهيئات وفقاً للمعلومات الحديثة ، الوكالات الخاصة بالسياحة ، والمجموعات الاخري تهتم بالجريمة في تلك البلدان حيث أن استخدام المعلومات المرتبطة بمعدلات الجريمة يساعد في تصنيف العواصم داخل تلك البلدان. فالتحليل الاقتصادي للجريمة والجرائم القانونية يعتبر سؤال هام لتحقيق رفاهية الإفراد في المجتمع وذلك من خلال تحقيق أقصى منفعة من استخدام الموارد والعوائد المرتبطة بذلك ، هذا وتعتبر الجريمة ظاهرة اجتماعية وخلقيه وسياسية واقتصادية قبل أن تكون قانونية فهي صراع بين القيم الاجتماعية والضغوط المختلفة .ولكن يبقى التساؤل الذي لم يتوصل بحث إلي الإجابة عليه هل تتأثر الجريمة بالمتغيرات الاقتصادية بدرجة أكبر من المتغيرات البيئية ام العكس وهو ما سيكون محور دراستنا .

- **أهداف الدراسة**

- تحديد العوامل والأسباب والمتغيرات الاقتصادية والبيئية التي تولد عنها النزاعات الإجرامية والتي هي من المفترض أن تكون الخطوة الأولي لعلاج تلك النزعات حتي يتسنى لتلافيها قبل نشؤها وتجنبها في مرحلة التربية وفي أغلب الأحيان تكون الجريمة وليدة تربية خاطئة في عهد الطفولة الباكرة او وليده بيئة اجتماعية فاسدة او نظام اجتماعي معيب او تلوث للبيئة المحيطة بالمجرم – وصولاً إلي تحليل علاقات المجرم منذ طفولته وعلاقته بوالديه وسائر أفراد أسرته لها جعله وثيقة بما قد يتعرض له في مستقبل حياته من مشكلات نفسيه أو أخلاقية كما أن إصابة الوالدين أو احدهما بمرض نفسي او عصبي او عدم وجود انسجام في حياتهما الزوجية واضطراب ما بين الزوجين من علاقات زوجية تعتبر في مقدمة العوامل التي تنشئ عنها الجريمة .

- تحديد المتغيرات الاقتصادية والبيئية التي تؤدي إلي الجريمة وتحديد دور وقوة كلاً من هذه المتغيرات علي معدل الجريمة وصولاً إلي التحكم في هذه المتغيرات بغرض خفض الجريمة ومعدلها .

- **أهمية الدراسة**

وتأتي أهمية الدراسة في الوصول إلي علاج الظاهرة الإجرامية بدلاً من الزج بهم في السجون فترة من الزمن لمجرد حماية المجتمع من شرورهم ثم يفرج عنهم بعد مدة وهم أشد حقداً علي أفراد معينين ممن تسببوا في دخولهم السجن أو حاقدون علي المجتمع بشكل عام فيعود بعد الخروج من السجن إليه مرة أخري بجريمة جديدة والسبب في هذا الارتكاب لجريمة جديدة إننا لم نعالج السبب الذي من أجله دخل السجن لأول مرة ولاشك أن جهل المجتمع بطبيعة الأشخاص وترك الحوار معهم وعدم التعرف علي أفكارهم ودراسة العوامل والأسباب والمتغيرات الاقتصادية والبيئية التي تولد عنها النزاعات الإجرامية والتي هي من المفترض أن تكون الخطوة الأولي لعلاج تلك النزعات حتي يتسنى لتلافيها قبل نشؤها وتجنبها في مرحلة التربية وفي أغلب الأحيان تكون الجريمة وليدة تربية خاطئة في عهد الطفولة الباكرة او وليده بيئة اجتماعية فاسدة او نظام اجتماعي معيب او تلوث للبيئة المحيطة بالمجرم – وصولاً إلي تحليل علاقات المجرم منذ طفولته وعلاقته بوالديه وسائر أفراد أسرته لها جعله وثيقة بما قد يتعرض له في مستقبل حياته من مشكلات نفسيه أو

أخلاقية كما أن إصابة الوالدين أو احدهما بمرض نفسي او عصبي او عدم وجود انسجام في حياتهما الزوجية واضطراب ما بين الزوجين من علاقات زوجية تعتبر في مقدمة العوامل التي تنشئ عنها الجريمة . (Johnson , David Mark ,, 2003 , 3081584)

تحديد المتغيرات الاقتصادية والبيئية التي تؤدي إلي الجريمة وتحديد دور وقوة كلاً من هذه المتغيرات علي معدل الجريمة وصولاً إلي التحكم في هذه المتغيرات بغرض خفض الجريمة ومعدلها .

- **فروض الدراسة**

الفرض الرئيسي الأول: توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية للعوامل البيئية على ارتكاب الجريمة بالقاهرة الكبرى (المحكوم عليهم).

الفرض الرئيسي الثاني: توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية للعوامل الاقتصاديةعلى ارتكاب الجريمة بالقاهرة الكبرى (المحكوم عليهم).

الفرض الرئيسي الثالث:توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائيةلكل من العوامل البيئية والاقتصادية على ارتكاب الجريمة بالقاهرة الكبرى (المحكوم عليهم).

الفرض الرئيسي الرابع: توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية للعوامل الاقتصادية على الجريمة بالقاهرة الكبرى (السادة القضاة).

الفرض الرئيسي الخامس: توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية للعوامل البيئية على الجريمة بالقاهرة الكبرى (السادة القضاة).

- **منهج وإجراءات الدراسة**

منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه طريقة في البحث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها ويستطيع الباحث أن يتفاعل معها ويصفها ويحللها،

ويهدف هذا البحث إلى دراسة(أثر المتغيرات الاقتصادية والبيئية على الجريمة بالقاهرة الكبرى).

٢ – مجتمع الدراسة:

تم تطبيق الدراسة الحالية على عينة من عينة من المحكم عليهم من عمر ٢٢عام حتى ٦٠ عام وكذلك عينة من السادة القضاء.

وكانت محاور الأداة الأولى كالتالي:

القسم الأول: شمل (العبارات الخاصة بالمحكم عليهم) – وتكون من (٦٠) عبارة،مقسمة على ثلاث أبعاد كما يلي:

البعد الأول: العوامل البيئية.

البعد الثاني: العوامل الاقتصادية.

البعد الثالث:أسباب ارتكاب الجريمة.

وكانت محاور الأداة الثانية كالتالي:

القسم الثاني: شمل (العبارات الخاصة بالسادة القضاء) – وتكون من (٢٥) عبارة،مقسمة على بُعدين كما يلي:

البعد الأول:العوامل الاقتصادية وأثرها على الجريمة.

البعد الثاني:العوامل البيئية وأثرها على الجريمة.

٥ – عرض نتائج الدراسة

نتائِجاِختبارفروضالدراسة

الفرض الرئيسي الأول:

توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية للعوامل البيئية على ارتكاب الجريمة بالقاهرة الكبرى (المحكوم عليهم).

تأثير بُعدالعوامل البيئية على ارتكاب الجريمة بالقاهرة الكبرى، إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للعوامل البيئية على ارتكاب الجريمة، إذ بلغ

معامل الارتباط R (٠,٩٢٨) عند مستوي معنوية ٠,٠٥، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (٠,٨٦٢)، أي أن ما قيمته (٠,٩٢٦) من التغير في ارتكاب الجريمة ناتج عن التغير في العوامل البيئية،كما بلغت قيمة درجة التأثير Beta (٠,٩٢٨)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في متغير العوامل البيئية، يؤدي إلي زيادة في ارتكاب الجريمة قدرها (٠,٩٢٨)، وتؤكد معنوية هذا التأثير قيمة **F** المحسوبة والتي بلغت (١٦٣٤,٠٠٩) وهي دالة عن مستوي معنوية ٠,٠٥، كما بلغت قيمة **T** المحسوبة (٤٠,٤٢٣) وهي دالة عند مستوي معنوية ٠,٠٥، وهذا يؤكد صحة قبول الفرض الرئيسي الأول الذي ينص علي أنه: **توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية للعوامل البيئية على ارتكاب الجريمة بالقاهرة الكبرى (المحكوم عليهم).**

شكل رقم (١)[١] يوضح تأثير متغير العوامل البيئيةعلى ارتكاب الجريمة باستخدام برنامج Amos

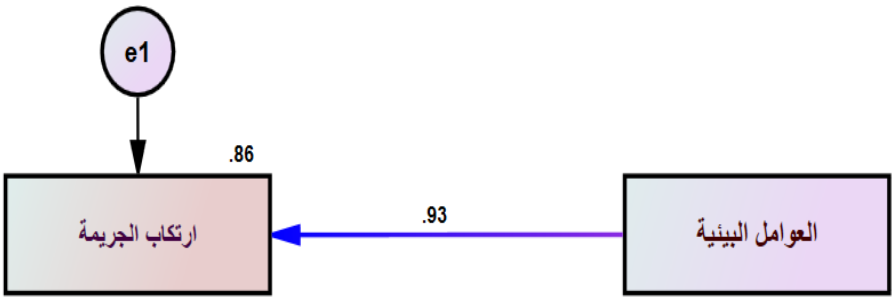

يوضح الشكل السابق (١) نتائج التحليل للتأثيرات المعياريةلمتغير العوامل البيئية على ارتكاب الجريمة، والرقم على مسار السهميمثل قيمة درجة التأثيرBeta لمتغير العوامل البيئية على ارتكاب الجريمة،وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في بُعد متغير العوامل البيئيةيؤدي إلي زيادة في ارتكاب الجريمة بقيمة قدرها (٠,٩٢٨) بينما الرقم فوق المتغير التابع ارتكاب الجريمة فيمثل قيمة R^2 التي ترجع (٨٦,٢ %) من التغير الناتج في ارتكاب الجريمة يرجع إلى متغير العوامل البيئية، وأن ١٣,٨% التغيرات الحادثة في ارتكاب الجريمة (المتغير التابع) ترجع إلى الخطأ العشوائي أو عوامل أخري.

[١] مصدر الشكل برنامج Amos

الفرض الرئيسي الثاني:

توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية للعوامل الاقتصادية على ارتكاب الجريمة بالقاهرة الكبرى (المحكوم عليهم).

تأثير بُعدالعوامل الاقتصادية على ارتكاب الجريمة بالقاهرة الكبرى، إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للعوامل الاقتصادية على ارتكاب الجريمة، إذ بلغ معامل الارتباط R (٠,٨٨٩) عند مستوي معنوية ٠,٠٥، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (٠,٧٩١)، أي أن ما قيمته (٠,٧٩١) من التغير في ارتكاب الجريمة ناتج عن التغير في العوامل الاقتصادية،كما بلغت قيمة درجة التأثير Beta (٠,٨٨٩)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في متغير العوامل الاقتصادية، يؤدي إلي زيادة في ارتكاب الجريمة قدرها (٠,٨٨٩)، وتؤكد معنوية هذا التأثير قيمة **F** المحسوبة والتي بلغت (٩٩٠,٠٦٤) وهي دالة عن مستوي معنوية ٠,٠٥، كما بلغت قيمة **T** المحسوبة (٣١,٤٦٥) وهي دالة عند مستوي معنوية ٠,٠٥، وهذا يؤكد صحة قبول الفرض الرئيسي الأول الذي ينص علي أنه: **توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية للعوامل الاقتصادية على ارتكاب الجريمة بالقاهرة الكبرى (المحكوم عليهم).**

شكل رقم (٢)[١] يوضح تأثير متغير العوامل الاقتصادية على ارتكاب الجريمة باستخدام برنامج Amos

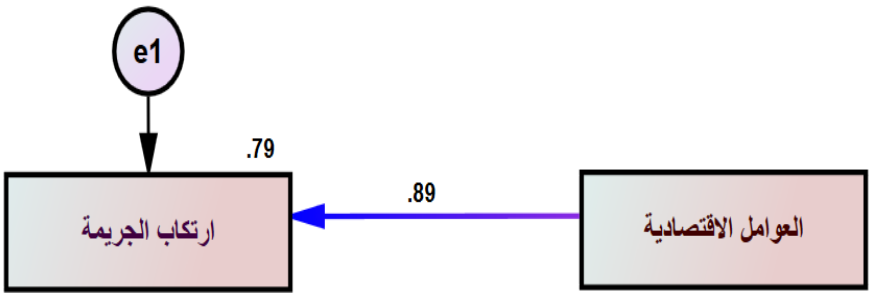

يوضح الشكل السابق (٢) نتائج التحليل للتأثيرات المعيارية لمتغير العوامل الاقتصادية على ارتكاب الجريمة، والرقم على مسار السهميمثل قيمة درجة التأثير Beta لمتغير

[١] مصدر الشكل برنامج Amos

العوامل الاقتصادية على ارتكاب الجريمة،وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في بُعد متغير العوامل الاقتصادية يؤدي إلي زيادة في ارتكاب الجريمة بقيمة قدرها (٠,٨٨٩) بينما الرقم فوق المتغير التابع ارتكاب الجريمة فيمثل قيمة R^2 التي ترجع (٧٩,١ %) من التغير الناتج في ارتكاب الجريمة يرجع إلى متغير العوامل الاقتصادية، وأن ٢٠,٩% التغيرات الحادثة في ارتكاب الجريمة (المتغير التابع) ترجع إلى الخطأ العشوائي أو عوامل أخري.

الفرض الرئيسي الثالث:

توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية لكل من العوامل البيئية والاقتصادية على ارتكاب الجريمة بالقاهرة الكبرى (المحكوم عليهم).

وبناء على ما تم التوصل اليه في الدراسة فأننا نقبل الفرض الرئيسي الثالث الذي ينص على أنه: **توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية لكل من العوامل البيئية والاقتصادية على ارتكاب الجريمة بالقاهرة الكبرى (المحكوم عليهم).**

شكل رقم (٣)[١] يوضح تأثير كل من العوامل البيئية والاقتصادية على ارتكاب الجريمة باستخدام برنامج Amos

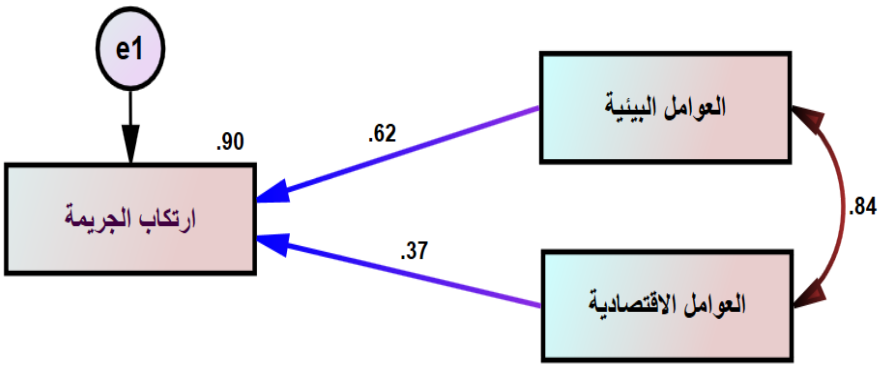

يوضح الشكل السابق (٣) نتائج التحليل للتأثيرات المعيارية لمتغيرات العوامل البيئية والعوامل الاقتصادية علىارتكاب الجريمة، والارقام على مسار الأسهمتمثل قيمة

[١] مصدر الشكل برنامج Amos

درجاتالتأثير Betaللعوامل البيئية والعوامل الاقتصادية على ارتكاب الجريمة،بينما الأرقام فوق المتغير التابع ارتكاب الجريمة فتمثل قيمة R^2التي ترجع (٩٠,١%) من التغير الناتج في ارتكاب الجريمة إلى العوامل البيئية والعوامل الاقتصادية مجتمعة، وأن ٩,٩% التغيرات الحادثة في ارتكاب الجريمة (المتغير التابع) ترجع إلى الخطأ العشوائي أو عوامل أخري، اما الرقم (٠,٨٤) فهو قيمة الارتباط بين المتغيرات المستقلة.

الفرض الرئيسي الرابع:

توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية للعوامل الاقتصادية على الجريمة بالقاهرة الكبرى (السادة القضاة).

وقد تطلب اختبار هذا الفرض، حساب المتوسط الفرضي لمتغير (العوامل الاقتصادية وأثرها على الجريمة)، حيث أعلي درجة محتملة للمستجيب هي (٤٢) وأدني درجة هي (١٤)، أذا المتوسط الفرضي لمتغير استخدام العوامل الاقتصادية وأثرها على الجريمة = ٢٨ (أدني درجة ١٤ × ٢ = ٢٨).

وقد تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحديد معنوية الفرق بين متوسطات استجابات أفراد العينة، وتكون عبارات المتغير إيجابية بمعني أن أفراد العينة يوافقون عليها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٨٤(ت الجدولية عند درجة حرية ٩٨ = ١,٩٨٤)، وتكون عبارات البعد سلبية إذا كانت قيمة t المحسوبة أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي -١,٩٨٤، وتكون آراء العينة في عبارات المتغير محايدة إذا كان مستوي الدلالة أكبر من ٠,٠٥، وفقا لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الواردة في المتغير.

يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع لعبارات (العوامل الاقتصادية وأثرها على الجريمة) هو (٣٧,٠٠) وهوأكبر من قيمة المتوسط الفرضي (٢٨)، وبانحراف معياري قدره (٦,٢٩٣)، وقيمة t المحسوبة (١٤,٢٢٨) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (١,٩٨٤)عندمستويمعنوية (٠,٠٥)، مما يدل على أن العوامل الاقتصادية تؤثر وبشكل كبير علىالجريمة بالقاهرة الكبرى.